



بنك الكويت الوطني
الربع الأول من العام 2024
مؤتمر المستثمرين/ المحليين
25 أبريل 2024

بنك الكويت الوطني

المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح الربع الأول من العام 2024

الأحد، الموافق 28 أبريل 2024

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الخميس الموافق 25 أبريل 2024 في الساعة الثالثة عصراً حسب التوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركون من البنك:

السيد/ عصام الصقر - نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ سوجيت رونغي - المدير المالي للمجموعة

السيد/ أمير حنا - رئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إلينا سانشير من المجموعة المالية هيرميس (EFG Hermes)

إلينا سانشيز:

مساء الخير جميعاً.

معكم إلينا سانشيز من المجموعة المالية هيرميس. اهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني للربع الأول من العام 2024. ينضم إلينا اليوم نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/ عصام الصقر، والمدير المالي للمجموعة في بنك الكويت الوطني، السيد/ سوجيت رونغي، ورئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

أمير حنا:

شكراً إلينا.

مساء الخير على الجميع. نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم.

قبل أن نبدأ، أود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تتطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطلعية المبينة هنا. ويتعين عليكم الانتباه بعدم الاعتماد على تلك البيانات التطلعية. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

كما اعتدنا في مؤتمراتنا السابقة، سنبدأ في موافاتكم ببعض الملاحظات الافتتاحية فيما يخص البيئة التشغيلية وأبرز مؤشرات الربع الأول 2024 من قبل السيد/ عصام الصقر، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، ثم ننتقل إلى السيد/ سوجيت رونغي، المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل، ثم ننتقل بعد العرض أخيراً للإجابة على أسئلتكم الواردة على منصة Webex. كما يسعدنا متابعة الردود على أسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقيها بالبريد الإلكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الإلكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، ليوافيكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

عصام الصقر:

شكراً لك أمير.

يسعدني انضمامكم لنا اليوم في مؤتمرنا الذي نجريه اليوم عن الربع الأول من العام 2024.

تباينت الآفاق الاقتصادية العالمية بين الأسواق منذ بداية العام حتى الآن في ظل ما صدر مؤخراً من بيانات قوية في الولايات المتحدة، مقابل بيانات أضعف في الاتحاد الأوروبي وأخرى جيدة في الصين. وتظهر القراءات أن مستويات أسعار الفائدة الحالية ستدوم لفترة أطول مما كان متوقفاً، فيما يظل تخفيضها أمراً مطروحاً على الطاولة حتى نهاية العام. ومع ذلك، فإن استمرار التوترات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الطاقة قد يحولان دون تراجع التضخم، ما يدعم النهج الحذر إزاء إجراءات التيسير النقدي.

وفي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يظل النمو قوياً هذا العام على خلفية ارتفاع أسعار الطاقة التي ستدعم المالية العامة وتعزز الطلب المحلي، في حين أن تنفيذ برامج تنويع الاقتصاد الوطني والتدفقات القوية لرأس المال من شأنها أن تدعم هذه التوقعات بشكل أكبر.

أما بالنسبة للكويت، فقد أنهى الاقتصاد الربع الأول من العام 2024 على أداء ضعيف نسبياً. ومن حيث الاتجاهات التاريخية، ظل نمو الائتمان منخفضاً في حين جاء النشاط العقاري ضعيفاً. كما تراجع التضخم متجهاً نحو الانخفاض على خلفية تباطؤ الطلب الخاص. ونتوقع أن يشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي انكماشاً برقم صغير في خانة الأحاد على خلفية تخفيضات إنتاج النفط، وأن يحقق القطاع غير النفطي نمواً يقارب 2.5%.

وبالنسبة لنشاط المشاريع، فقد انخفض بشكل كبير في الربع الأول من العام 2024 بعد التحسن الذي شهده خلال العام 2023. ويمكن إرجاع ذلك بشكل جزئي إلى التأثيرات الموسمية بالإضافة إلى التراجع غير المتوقع لوتيرة النشاط السياسي الداخلي في ظل غياب مجلس الأمة، لكن من المتوقع تحسن وتيرة ترسية المشاريع للفترة المتبقية من العام 2024، حيث من المنتظر إسناد مشاريع قيمتها 6.3 مليار دينار كويتي.

وانتقالاً إلى نتائج بنك الكويت الوطني في الربع الأول من العام 2024، فقد واصلنا تحقيق أداء قوي وتعزيز الزخم التشغيلي الذي سجلناه خلال العام الماضي في ظل استمرارنا بتنفيذ إستراتيجيتنا القائمة على التنويع ونموذج أعمالنا المرن في مواجهة مشهد الاقتصاد الكلي المليء بالتحديات، حيث حققنا صافي ربح قدره 146.6 مليون دينار كويتي لفترة الربع الأول من العام، بنمو بلغ 9.2%.

وجاءت تدفقات إيراداتنا المدفوعة بشكل أساسي بالنمو في إيرادات الأنشطة المصرفية الرئيسية من مزيج تشغيلي متنوع أثبت نجاحه في تخفيف المخاطر وتحسين الأداء، حيث حققنا نمواً بنسبة 11.2% على أساس سنوي في صافي الإيرادات التشغيلية لتصل إلى 309 مليون دينار كويتي.

ومما يؤكد نجاحنا استثماراتنا الإستراتيجية الرامية إلى تحقيق النمو المستدام وتعزيز تجربة العملاء وخلق قيمة طويلة الأجل للمساهمين، وهو ما يتجلى في مقاييس الأداء لدينا، حيث بلغ العائد على متوسط الموجودات خلال الربع الأول من العام الحالي 1.55%، فيما بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 15.2%.

إن استثمارات المجموعة المستمرة في مجالات الابتكار والتكنولوجيا ستدعم قدرتنا على تلبية احتياجات وتطلعات عملائنا المتغيرة، ما من شأنه تعزيز ريادة علامتنا التجارية في جميع قطاعات الأعمال ومواصلة ترسيخ علاقتنا القائمة على الثقة مع أصحاب المصلحة لدينا.

وفي الكويت، نواصل تركيزنا الإستراتيجي على تعزيز مكانتنا في قطاعات السوق الرئيسية، وتنمية قاعدة عملائنا من خلال العروض الرقمية وتجربة العملاء الاستثنائية. وعلى صعيد الخدمات المصرفية للشركات، فإننا نحافظ على موقعنا الريادي في برنامج مشاريع البنية التحتية في الكويت، كما أننا مهوون بشكل جيد للاستفادة من أي انتعاش قد يشهده الإنفاق على مشاريع البنية التحتية.

من جهة أخرى، يواصل كل من ذراعنا الإسلامي بنك بوبيان وعملياتنا الدولية تعزيز مساهمتهما في إيرادات المجموعة ودعم إستراتيجية التنوع لدينا.

كذلك، وعلى صعيد إدارة الثروات بشكل خاص، نسعى إلى تعزيز مكانتنا وحضور علامتنا التجارية من خلال شبكة عمليات عالمية، وذلك في أعقاب تدشيننا "الوطني للثروات"، حيث سنعمل على الارتقاء بعرض القيمة الخاص بنا من خلال تقديم حلول وخدمات مبتكرة لتحقيق أفضل تجربة لإدارة الثروات.

وترسيخاً لجهودنا الرائدة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، فسوف نواصل القيام بدورنا في تعزيز تقدم جهود الاستدامة في المجتمعات التي نعمل فيها، وأن نكون شريكاً رئيسياً لعملائنا في مساعيهم للحصول على التمويل المستدام.

إلى هنا أصل إلى ختام حديثي، وننتقل الآن إلى سوجيت رونغي المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يستعرض معكم النتائج المالية للربع الأول بمزيد من التفاصيل.

سوجيت رونغي:

مساء الخير أو صباح الخير لكم جميعاً.

شكراً لك السيد/ عصام.

يسعدني اقتناص هذه الفرصة لاطلاعكم على النتائج المالية للمجموعة عن فترة الربع الأول من العام 2024.

قمنا بالإعلان عن تسجيل صافي ربح قدره 146.6 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2024 بنمو بلغت نسبته 9.2% مقارنة بصافي الربح المسجل في الفترة المماثلة من العام الماضي. وتعكس تلك النتائج مدى قوة الأداء التشغيلي للمجموعة وتؤكد النمو المستمر لأنشطة أعمالنا. وقبل الخوض في تفاصيل نتائجنا المالية، أود أولاً أن أتطرق بإيجاز للبيئة التشغيلية بصفة عامة خلال هذا الربع.

بصفة عامة، وإصلنا الاستعادة من دورة ارتفاع أسعار الفائدة واستقرار البيئة التشغيلية في الكويت. كما شهدت الأوضاع التضخمية في الولايات المتحدة وبعض الاقتصادات المتقدمة الأخرى تحسناً تدريجياً، إلا أنه من المتوقع أن يتم خفض أسعار الفائدة في الأرباع الأخيرة من العام الحالي. وفي الوقت ذاته، كان للتطورات الجيوسياسية في المنطقة وخارجها انعكاسات سلبية على البيئة التشغيلية العالمية.

وننتقل الآن لتغطية نتائجنا المالية عن فترة الربع الأول من العام 2024.

كما هو موضح في أعلى الجزء الأيسر من هذه الشريحة، سجل البنك صافي ربح قدره 146.6 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 12.4 مليون دينار كويتي، أي بنمو بلغت نسبته 9.2% على أساس سنوي. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى نمو حجم الأعمال وارتفاع أسعار الفائدة وتحسن الأداء التشغيلي، إذ نمت قروض وتسليفات المجموعة بنسبة 5.7% على أساس سنوي، فيما ساهمت الاستثمارات في أوراق مالية في تعزيز أصول المجموعة بنمو قدره 15.6% مقارنة بمارس 2023 .

ويوضح أعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض الفائض التشغيلي، أي الأرباح قبل احتساب المخصصات والضرائب لهذا الربع، والذي بلغ 197.5 مليون دينار كويتي، بنمو قدره 21.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 12% مقارنة بالربع الأول من العام 2023. كما نما صافي الإيرادات التشغيلية بنحو 31.1 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 11.2%، فيما ارتفعت التكاليف التشغيلية بنحو 10 مليون دينار كويتي، أو بنسبة 9.9% مقارنة بمستويات العام السابق.

ونما صافي الربح في الربع الأول من العام 2024 والبالغ 146.6 مليون دينار كويتي، بنسبة 13.2% مقارنة بالربع السابق على خلفية ارتفاع الفائض التشغيلي بنسبة 5.8% وتراجع خسائر انخفاض القيمة. كما واصل مزيج الإيرادات التشغيلية المبين في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض إظهار مزيج جيد، حيث شكلت الإيرادات من غير الفوائد 23% من مصادر الإيرادات.

وسوف نتطرق بعد قليل بالمزيد من التفاصيل إلى أهم المحركات الرئيسية للتغيرات التي طرأت على الإيرادات والهوامش والتكاليف.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

وهنا سنلقي نظرة على صافي إيرادات الفوائد والمحركات التي ساهمت في أدائها.

ويوضح الرسم البياني في أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض وصول صافي إيرادات الفوائد إلى 238.1 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2024، بنمو بلغت نسبته 12.4% مقارنة بالربع الأول من العام 2023، على خلفية الاستفادة بصفة رئيسية من ارتفاع أسعار الفائدة ونمو حجم الإقراض والاستثمارات في أوراق مالية على مستوى القطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة للمجموعة. وبالنظر إلى الرسم البياني في أعلى الجانب الأيمن من الشريحة يمكننا أيضاً ملاحظة تسجيل متوسط الأصول المدرة للإيرادات لنمو قدره 1.6 مليار دينار كويتي، أي بنسبة 4.5% مقارنة بمستويات مارس 2023، لتصل إلى 36.2 مليار دينار كويتي.

كما نلاحظ من خلال الرسم البياني في أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض، أن متوسط صافي هامش الفائدة في الربع الأول من العام 2024 بلغ 2.64%، ليعكس بذلك تحسناً بمقدار 16 نقطة أساس مقارنة بالربع الأول من العام 2023 بدعم من ارتفاع العائدات، وذلك على الرغم من زيادة تكلفة التمويل، حيث بلغ العائد وتكلفة التمويل 6.25% و4.07%، على التوالي. ويعزى ارتفاع تكلفة التمويل بصفة رئيسية إلى إعادة تسعير الودائع بأسعار السوق المتزايدة، والتحول المحدود من الودائع منخفضة التكلفة إلى الودائع لأجل، إلى جانب الودائع ذات الأجل الطويلة التي حصلت عليها المجموعة. وفي الوقت ذاته، ما زالت المجموعة تستفيد بصفة عامة من القاعدة القوية والمستقرة لودائع عملاء التجزئة.

وفي أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض، يمكننا ملاحظة العوامل المحركة لارتفاع صافي هامش الفائدة على أساس سنوي بواقع 16 نقطة أساس، أي من 2.48% في الربع الأول من العام 2023 إلى 2.64% في الربع الأول من العام 2024، حيث ساهمت كل من القروض والأصول الأخرى المدرة للفوائد، بدعم قوي من تزايد حجم أنشطة الأعمال وارتفاع أسعار الفائدة على أساس سنوي، في نمو صافي هامش

الفائدة بنحو 79 نقطة أساس و17 نقطة أساس، على التوالي، إلا أن ارتفاع تكلفة التمويل أثر سلباً على صافي هامش الفائدة بنحو 80 نقطة أساس.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

كما نلاحظ أعلى الجانب الأيسر من الشريحة، فإن إجمالي إيرادات غير الفوائد بلغ 70.9 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2024، أي أعلى بنحو 4.7 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2023. وبلغ صافي الأتعاب والعمولات 53.2 مليون دينار كويتي بما يعكس المساهمة القوية لكافة خطوط الأعمال والمناطق المختلفة التي تعمل بها المجموعة. من جهة أخرى، ساهمت إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية بما قيمته 10.2 مليون دينار كويتي بفضل زيادة حجم المعاملات والتحركات المواتية للعملاء. من جهة أخرى، بلغت مساهمة مصادر الإيرادات الأخرى من غير الفوائد (والتي تشمل بشكل رئيسي إيرادات الاستثمار) 7.4 مليون دينار كويتي على خلفية تحسن التقييمات لتلك الاستثمارات. وتتميز إيرادات الأتعاب والعمولات بتنوع مصادرها عبر نطاق واسع من المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال المختلفة التي نعمل بها. كما تعتبر أبرز مصادر الإيرادات من غير الفوائد من المصادر الرئيسية لإيرادات المجموعة والمتصلة بشكل مباشر بأنشطة الأعمال الأساسية.

وننتقل الآن إلى المصروفات التشغيلية الموضحة في الرسم البياني أعلى الجانب الأيمن من الشريحة .

بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية 111.5 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2024، مرتفعاً بنسبة 9.9% مقارنة بالربع الأول من العام 2023. ويعكس نمو التكلفة إلى زيادة مستويات أنشطة الأعمال في الكويت وعلى مستوى شبكة الفروع الخارجية للمجموعة، بالإضافة إلى الاستثمار في مبادرات الأعمال الرئيسية والتقنيات والعمليات الرقمية، بما يمكّن المجموعة من تقديم أفضل الخدمات لعملائها والاستفادة القصوى من الموارد لتحسين الكفاءة التشغيلية.

وتواصل قنواتنا ومنتجاتنا الرقمية لعب دور حيوي في استقطاب العملاء وخدمتهم مع الارتقاء الملحوظ للمعاملات الإلكترونية. كما نواصل تقديم عروض المنتجات الانتقائية في مناطق جغرافية معينة، مثل أنشطة إدارة الثروات العالمية التي نقدمها من خلال الوطني للثروات، والتوسع في العمليات المصرفية الإسلامية من خلال بنك بوبيان، وعن طريق الاستفادة من شبكتنا الخارجية.

ونتيجة للنمو الملحوظ الذي شهدته الإيرادات التشغيلية والتحكم في نمو التكاليف، بلغ معدل التكلفة إلى الدخل 36.1% في الربع الأول من العام 2024 مقابل 36.5% في الربع نفسه من العام الماضي.

وننتقل الآن إلى مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر انخفاض القيمة الموضحة أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض.

بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة 25.5 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2024، بانخفاض قدره 2.6 مليون دينار كويتي مقارنة بالربع الأول من العام 2023. ومن ضمن المخصصات الخاصة بهذا الربع، قمنا بتسجيل مخصصات بقيمة 25.3 مليون دينار كويتي للتسهيلات الائتمانية، في حين كان الباقي يتعلق بخسائر انخفاض القيمة الأخرى والخسائر الائتمانية المتوقعة. وتم استقطاع مخصصات محددة بمبلغ 22.7 مليون دينار كويتي في سياق الأنشطة التجارية الاعتيادية في الكويت والمواقع الخارجية، في حين تم استقطاع 2.5 مليون دينار كويتي للمخصصات العامة. وتحرص المجموعة على مواصلة اتباع نهجها المتحفظ في إدارة الانكشاف الائتماني.

وبلغت تكلفة المخاطر 44 نقطة أساس في الربع الأول من العام 2024، منخفضة من 53 نقطة أساس في الربع الأول من العام 2023.

تجدر الإشارة إلى أن المركز المالي للمجموعة ما يزال قوياً ويتمتع بمستويات مستقرة من الجودة الائتمانية، إلى جانب مستويات الرسملة القوية التي يتميز بها بنك الكويت الوطني، فضلاً عن قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية تساهم في تعزيز قدرة البنك على استيعاب خسائر الائتمان.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

من خلال استعراض هذه الشريحة، أود التوسع في شرح مسألة تنوع أرباح المجموعة عبر خطوط الأعمال المختلفة.

تستمر مجموعة بنك الكويت الوطني في الاستعادة من ميزة فريدة بين البنوك الكويتية تتمثل في الانتشار الجغرافي الواسع لعملياتها وقدرتها على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية في آن واحد.

وقمنا مؤخراً بإدخال تحسينات على التحليل القطاعي (الإيضاح رقم 9 من البيانات المالية للربع الأول من العام 2024) ليعكس نتائج الخدمات المصرفية للأفراد بشكل منفصل. وبالمثل، فإنه تم الإفصاح عن نتائج الوطني للثروات، التي تعتبر من أبرز الأنشطة التي تركز عليها مجموعة بنك الكويت الوطني، كقطاع أعمال منفصل. وتوفر الوطني للثروات خدمات إدارة الأصول والوساطة المالية والإقراض والإيداع وغيرها من العروض المخصصة والمبتكرة للأفراد من ذوي الملاحة المالية العالية والعملاء المؤسسيين، ما يعزز من جهود التنوع التي تحرص عليها المجموعة.

وتجدر الإشارة إلى أن الخدمات المصرفية للأفراد ساهمت بما نسبته 20% و17% من صافي الإيرادات التشغيلية وأرباح المجموعة، على التوالي. وبالمثل، ساهمت الخدمات المصرفية للشركات بما نسبته 13% و21% من صافي الإيرادات التشغيلية وأرباح المجموعة، على التوالي.

من جهة أخرى، ساهمت العمليات الخارجية للمجموعة بما نسبته 24% من صافي الإيرادات التشغيلية و21% من أرباح المجموعة، بما يعكس قوة الأداء التشغيلي.

كما حقق بنك بوبيان، الذراع الإسلامي للمجموعة، صافي ربح قدره 25 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2024 بارتفاع نسبته 21.2% مقارنة بالربع الأول من العام 2023، مدعوماً بنمو قوي بنسبة 15.2% في الفائض التشغيلي إضافة إلى انخفاض مخصصات خسائر الائتمان.

أما الوطني للثروات، فقد ساهمت بما نسبته 9% و11% من الإيرادات التشغيلية للمجموعة وأرباحها، على التوالي.

وتمثل قطاعات الأعمال المختلفة لبنك الكويت الوطني ركائز أساسية للتنوع، حيث توفر ميزة تنافسية قوية وتعزز أرباح المجموعة بدرجة عالية من المرونة.

وأخيراً، في الرسم البياني أسفل الجانب الأيمن من الشريحة، تلاحظون مساهمة الفروع الخارجية وبنك بوبيان في إجمالي موجودات المجموعة بنسبة 41% و23% على التوالي، ما يعزز من إستراتيجية التنوع لدى المجموعة.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

وهنا سوف نلقي نظرة على بعض اتجاهات البنود الرئيسية بقائمة المركز المالي خلال الفترة.

كما هو موضح في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغ إجمالي الموجودات 38.3 مليار دينار كويتي كما في مارس 2024، بنمو بلغت نسبته 5.1% مقارنة بمارس 2023. وكان لانخفاض قيمة الجنيه المصري مؤخراً تأثيراً سلبياً على قيمة بنود الميزانية العمومية بالدينار الكويتي وأدى إلى انخفاض معدلات النمو، خاصة في الربع الأول من العام 2024.

وسجلت قروض وسلفيات المجموعة البالغة 22.4 مليار دينار كويتي نمواً بنحو 1.2 مليار دينار كويتي أو ما يعادل نسبة 5.7% مقارنة بمارس 2023 فيما بلغ نموها 0.5% على أساس ربع سنوي. ونمت قيمة القروض في كل من القطاعين التقليدي والإسلامي في الكويت، بالإضافة إلى العمليات الدولية أيضاً، كما سجلت الاستثمارات في أوراق مالية نمواً بنسبة 15.6% على أساس سنوي لتصل إلى 6.9 مليار دينار كويتي .

وعلى صعيد ودائع العملاء، أي الودائع غير المصرفية وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، فقد بلغت 22.3 مليار دينار كويتي بما يعكس نمواً قوياً بنسبة 9% على أساس سنوي. وواصلت المجموعة الاستفادة من نمو الودائع المصرفية الأساسية لقطاع التجزئة. وكما هو متوقع في ظل سيناريو ارتفاع معدلات الفائدة، لاحظنا تحولاً محدوداً من الودائع منخفضة التكاليف إلى الودائع لأجل خلال الفترة.

ويعكس استقرار قاعدة وداائع العملاء لدى بنك الكويت الوطني التركيز المستمر على هذه النوعية من أنشطة الأعمال، ما يعزز قدرتنا الراسخة على الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة للمجموعة واستقطاب العملاء وقوة التصنيفات الائتمانية التي تتميز بها المجموعة.

وتشكل وداائع العملاء نسبة جيدة تبلغ 69% من إجمالي مزيج تمويل المجموعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى محافظة المجموعة على مستويات جيدة من السيولة تتخطى المعايير الرقابية ومتطلبات اتفاقية بازل 3.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

نستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية للربع الأول من العام 2024 على بعض معايير ومؤشرات الأداء الرئيسية.

ونلاحظ تحسن معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين إلى 15.2%، كما بلغ العائد على متوسط إجمالي الموجودات 1.55% مقابل 1.50% في الربع الأول من العام 2023.

وحافظت المجموعة على قوة واستقرار معدل كفاية رأس المال والذي بلغ 17.2% متخطياً الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية. وبلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى ومعدل كفاية رأس المال الأساسي - الشريحة 1 من حقوق المساهمين 12.9% و14.9% على التوالي، أي أن المعدلات بقيت مستقرة مقارنة بالمستويات المسجلة في ديسمبر 2023 .

وفيما يتعلق بجودة الأصول، بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.51% مقابل 1.38% كما في ديسمبر 2023، فيما بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 248%، ما يعكس السياسة المتحفظة التي تتبعها المجموعة فيما يتعلق بالمخصصات.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

أود الحديث هنا بمزيد من التفاصيل عن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمحاسبية وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ووفقاً للنظام والتعليمات من قبل

البنك المركزي، يجب على البنوك العاملة في الكويت احتساب مبلغ المخصصات الائتمانية المطلوبة (أي المبلغ في الميزانية العمومية) وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ومقارنتها بخسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية التي تم التوصل إليها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ويعتمد نظام المخصصات الذي يتم تطبيقه وبالتالي تحميله على بيان الدخل على أساس المبلغين في الميزانية العمومية، أيهما أعلى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إرشادات بنك الكويت المركزي الخاصة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تتبع نهجاً أكثر تحفظاً مقارنة بالمعيار الأصلي ذاته.

ويوضح الرسم البياني الرئيسي أسفل الجانب الأيمن من هذه الشريحة وصول متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة كما في مارس 2024 إلى 597 مليون دينار كويتي، أي أقل هامشياً مقارنة بالمستويات المسجلة في ديسمبر 2023 .

وعلى الرغم من أن الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، والمخصصات وفق متطلبات بنك الكويت المركزي، يعتبران نظامين مختلفين ولا تصح مقارنتهما على هذا النحو، فإنه وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، وكما في مارس 2024، تجاوزت مخصصات الميزانية العمومية حسب إرشادات البنك المركزي الخسائر الائتمانية المتوقعة بنحو 315 مليون دينار كويتي، ما يوفر احتياطياً كبيراً للمجموعة لتحمل أي تأثير سلبي محتمل لحالة عدم اليقين السائدة على متطلبات مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة.

وننتقل الآن إلى الشريحة الأخيرة من العرض.

قبل أن أختتم حديثي، اسمحوا لي بعرض ملخص لأدائنا المالي في الربع الأول من العام 2024.

كما ذكرت سابقاً، ساهمت عوامل جوهرية عديدة في تعزيز أداء بنك الكويت الوطني خلال الربع الأول من العام 2024، من ضمنها تحسن الأداء التشغيلي، إلى جانب قوة الميزانية العمومية، وتوافر مستويات السيولة المريحة، ومتانة قاعدة رأس المال.

وعلى صعيد النظرة المستقبلية، فمن المرجح أن تؤدي الظروف الجيوسياسية الإقليمية والدولية التي تشهدها الساحة في الوقت الحالي، إضافة إلى إمكانية استمرار ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول مما كان متوقعاً في السابق، إلى بيئة اقتصاد كلي أقل تحفيزاً للنمو. إلا أننا ما زلنا نحتفظ بموقف التفاؤل الحذر بأن البيئة التشغيلية العامة، على الرغم من التحديات التي تواجهها، ستظل مستقرة بشكل عام خلال العام 2024.

ننتقل الآن إلى التوقعات المستقبلية للعام الحالي.

على صعيد القروض، ونظراً للظروف الجيوسياسية ووضع الاقتصاد الكلي بصفة عامة، ما زلنا نتوقع أن يسجل إجمالي القروض في العام 2024 نمواً متوسطاً في خانة الأحاد.

وننتقل الآن لتغطية صافي هامش الفائدة .

كما أسلفنا الذكر، تحسن صافي هامش الفائدة في الربع الأول من العام 2024 ووصل إلى 2.64% على خلفية الاستفادة من نمو حجم أنشطة الأعمال وارتفاع سعر الفائدة مقارنة بالربع الأول من العام 2023. وتشير التوقعات بصفة عامة إلى أن أسعار الفائدة ستظل عند مستوياتها الحالية لفترة أطول، مع توقع خفض أسعار الفائدة خلال الأرباع الأخيرة من العام 2024. كما نتوقع أيضاً احتدام المنافسة وبقاء تكلفة التمويل مرتفعة، على الرغم من قوة مزيج تمويل المجموعة بصفة عامة. وفي مثل هذه البيئة، تشير توقعاتنا بشأن صافي هامش الفائدة للعام 2024 إلى أنه سيظل مستقراً على نطاق واسع، بما يشابه أداء العام 2023 بأكمله (2.59%).

أما فيما يتعلق بنفقات التشغيل، فقد بلغ نمو التكاليف في الربع الأول من عام 2024 حوالي 10% تقريباً. وهذا مؤشر جيد على معدل الزيادة المتوقع لعام 2024 مع استمرار المجموعة في الاستثمار في الموارد البشرية والتقنيات الرقمية. وبالتالي، ينبغي لنا أن نتوقع أن تكون نسبة التكلفة إلى الدخل لعام 2024 في حدود أعلى مستوى الثلاثينات.

وبلغت تكلفة المخاطر 44 نقطة أساس في الربع الحالي. كما أننا متفائلين بحذر بشأن استقرار البيئة التشغيلية بصفة عامة، وبالتالي نتوقع أن تتراوح تكلفة المخاطر في نطاق 40-50 نقطة أساس .

إلا أنه نظراً لحالة عدم اليقين فيما يتعلق بالأوضاع الجيوسياسية والاقتصاد الكلي بصفة عامة، لن يكون من الحكمة تقديم توقعات مستقبلية محددة بشأن الإيرادات وكفاية رأس المال. ونأمل في الحفاظ على نسب كفاية رأس المال بما يتماشى مع أهدافنا والتي تتخطى الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.

وبهذا ينتهي استعراض النتائج المالية.

شكراً على وقتكم واستماعكم.

نعود الآن الى أمير.

شكرا لكم جميعاً على الاستماع.

أمير حنا:

ننتقل الآن إلى الجزء الخاص بالأسئلة والأجوبة. سنأخذ استراحة لبعض الوقت بينما تردنا الأسئلة.

يرجى كتابة أسئلتكم في منصة الأسئلة والأجوبة، حيث سنجيب على الأسئلة حسب ترتيب ورودها.

مرحباً بالجميع مرة أخرى. لدينا بعض الأسئلة والعديد منها يدور حول صافي هامش الفائدة واتجاه أسعار الفائدة. لذلك سوف نبدأ بالسؤال الأول.

ما هي توجيهاتكم الخاصة بصافي هامش الفائدة؟ أعتقد أننا تناولنا ذلك في الجزء الخاص بالتوجيهات. هل كانت هناك زيادة في أسعار الفائدة اعتباراً من شهر يوليو 2023 بحيث انعكست على نتائج الربع الأول من العام 2024؟ وما هو رأيكم بشأن أسعار الفائدة للعامين 2025/2024؟ هل تتوقعون أي زيادات في أسعار الفائدة في المستقبل؟

سوجيت رونغي:

كما سبق أن ذكرنا، فإن توجيهاتنا الخاصة بصافي هامش الفائدة هي أنها ستظل ثابتة عند مقارنتها بالعام الماضي، نظراً للمستويات العالية من عدم اليقين فيما يتعلق بأسعار الفائدة القياسية في المستقبل. ولا ينطبق ذلك على الصعيد العالمي فحسب، بل أيضاً على بنك الكويت المركزي، حيث لا نعرف على وجه التحديد ما الذي سيقوم به البنك المركزي فيما يتعلق بوتيرة خفض أسعار الفائدة. أما عن توجيهاتنا ببقاء صافي هامش الفائدة دون تغيير، فإنها تستند إلى افتراضنا إجراء تخفيضين في أسعار الفائدة من قبل كل من بنك الاحتياطي الفيدرالي وسعر الخصم من قبل بنك الكويت المركزي، ولكن في الفترة الأخيرة من العام.

أمير حنا:

في سياق متصل، ما هي نسبة ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير في الربع الأول من العام 2024؟ وهل تتوقعون المزيد من الانتقال إلى الودائع ذات الفائدة؟

سوجيت رونغي:

لا تزال مستويات الحسابات الجارية وحسابات التوفير جيدة للغاية حيث تبقى في منتصف الثلاثينيات كنسبة مئوية من إجمالي الودائع غير المصرفية. ولم نشهد نفس حجم الانتقال من الحسابات الجارية وحسابات التوفير إلى الودائع لأجل الذي شهدناه خلال الربعين الأخيرين من العام 2023. لذا، نعتقد أن قاعدة ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير قد استقرت خلال الربع الحالي، بالمقارنة مع أوضاعها في نهاية العام الماضي.

أمير حنا:

فيما يتعلق بمصر، لدينا سؤال ذو شقين، هل يمكنكم بشكل عام تسليط بعض الضوء على العمليات في مصر؟ أما الشق الثاني من السؤال فيتعلق بالمخصصات.

عصام الصقر:

بالنسبة لمصر فقد شهدنا مؤخراً مؤشرات على الاستقرار الاقتصادي حيث يعتبر الاقتصاد المصري من أكبر الاقتصادات في المنطقة ويتمتع بإمكانيات نمو هائلة. وبمجرد استعادة الثقة في الاقتصاد المصري،

نعتقد أن هناك فرص نمو كبيرة داخل مصر، وسنظل متفائلين في هذا الصدد. وبالحدّث عن عمليّاتنا في مصر، فهي سوق نمو رئيسي بالنسبة لنا، ونحن ملتزمون بتممية عمليّاتنا في السوق المصرية، باعتبارها إحدى أكثر أسواقنا ربحية.

سوجيت رونغي:

فيما يتعلق بالمخصصات، تبقى محفظة القروض في مصر جيدة للغاية وكذلك من حيث جودة الأصول. وكانت تكلفة المخاطر في نهاية العام في مصر أقل من 1%، على وجه التحديد 0.9%، كما بلغت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض 0.9% في حين بلغت حوالي 1% خلال العام الماضي، وفي هذه المرحلة لسنا قلقين بشأن جودة الائتمان في محفظة قروضنا في مصر.

أمير حنا:

انتقالاً إلى رأس المال، ما هو مستهدفكم الداخلي لنسبة رأس المال الأساسي CET 1 لهذا العام وما هي أهم المخاطر السلبية لتحقيق ذلك؟

سوجيت رونغي:

فيما يتعلق بنسب رأس المال، فإننا نحافظ عموماً على مستهدفنا لنسبة إجمالي رأس المال تتراوح بين 1.5% و2% فوق الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية، خاصة في نهاية العام. ومع ذلك، فإننا نراقب أيضاً نسبة رأس المال الأساسي CET 1 عن كثب، وسيكون هدفنا لنهاية العام لنسبة رأس المال الأساسي CET 1 أيضاً حوالي 1.5%.

أمير حنا:

ما هي التغييرات التي تتوقعونها في سعر الفائدة الخاص ببنك الاحتياطي الفيدرالي للعام 2024 في توجيهاتكم؟ أعتقد أنه تم تناول ذلك في مناقشة صافي هامش الفائدة من قبل. لدينا سؤال عن نسبة التكلفة إلى الدخل؛ بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل في الربع الأول 36.1%، أي في أواخر الثلاثينيات، هل لنا أن نفترض أنها سترتفع عن ذلك لبقية العام؟

سوجيت رونغي:

نسبة التكلفة إلى الدخل هي دالة على كل من الدخل وجانب التكلفة. ويجب علينا أيضاً أن نأخذ في الاعتبار سيناريو انخفاض أسعار الفائدة مع دخولنا الأرباع القادمة من العام 2024. لذلك، نتوقع أن تزيد نسبة التكلفة إلى الدخل بشكل طفيف، ولكن ستبقى دون مستوى 40% الذي شهدناه من قبل، بحيث ستكون نسبة التكلفة إلى الدخل لفترة العام 2024 في مستويات تتراوح بين النسبة الحالية و40%.

أمير حنا:

عودة مرة أخرى إلى الحديث عن صافي هامش الفائدة. هناك سؤال عن النسبة الحالية لودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير، أعتقد أننا تناولنا ذلك من قبل. سؤال آخر عن أسباب تراجع صافي هامش الفائدة على أساس ربع سنوي؟ هل نشهد منافسة على الودائع محلياً؟

سوجيت رونغي:

فيما يتعلق بالتراجع في صافي هامش الفائدة على أساس ربع سنوي، فقد شهدنا انخفاضاً طفيفاً قدره 4 نقاط أساس مقارنة بالربع الأخير. ويعكس هذا التراجع ارتفاع تكلفة التمويل، كما استقدنا خلال الربع السابق من بعض عمليات استرداد أسعار الفائدة لمرة واحدة والتي لم نشهدها في هذا الربع.

في الوقت ذاته، ونظراً لطبيعة شبكة العمليات الدولية للمجموعة، فإننا لا نزال في وضع جيد لجذب الودائع بأسعار تنافسية، أما المنافسة المحلية لا تؤثر على بنك الكويت الوطني بقدر ما تؤثر على البنوك المحلية الأخرى.

أمير حنا:

مرة أخرى، فيما يتعلق بنسب هامش الفائدة وأسعار الفائدة، هل يمكنكم مشاركة افتراضاتكم الأساسية بشأن السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي؟ هل يمكن تأجيل تخفيضات أسعار الفائدة مقارنة بتخفيضات بنك الاحتياطي الفيدرالي؟

سوجيت رونغي:

بالعودة إلى بداية دورة رفع أسعار الفائدة التي قام بها بنك الاحتياطي الفيدرالي مقارنة ببنك الكويت المركزي، فإن إجراءات بنك الكويت المركزي لم تكن متطابقة معها. وفي الواقع، في المرحلة المبكرة من الدورة، لم يكن بنك الكويت المركزي على نفس خطى الاحتياطي الفيدرالي إلى حد كبير.

ونظراً للاتجاهات التاريخية، لا نتوقع أن تتطابق إجراءات بنك الكويت المركزي مع بنك الاحتياطي الفيدرالي خلال الأرباع القليلة المقبلة عندما تبدأ دورة التيسير النقدي للاحتياطي الفيدرالي.

ومع ذلك، فمن السابق لأوانه تقديم رأينا بشأن التوقعات أو افتراض أي مؤشرات لكيفية قيام بنك الكويت المركزي بتخفيض أسعار الفائدة، فهذا أمر علينا الانتظار لنرى كيف سيسير.

أمير حنا:

لدينا سؤال آخر حول نمو القروض والودائع. فبالنظر إلى بنك الكويت الوطني على نحو مستقل، فقد شهدنا انكماشاً طفيفاً في كل من القروض والودائع؛ فما هو السبب وراء ذلك؟

سوجيت رونغي:

كما ذكرنا سابقاً، فقد أثر تخفيض قيمة العملة المصرية على نمو الموجودات والمطلوبات بالدينار الكويتي خلال الفترة الحالية.

بشكل أساسي، وبالعودة إلى بياناتنا المالية، فإن نمو القروض منذ بداية العام حتى الآن (ديسمبر 2023 إلى مارس 2024) بلغ 0.5%. ويتضمن معدل النمو هذا مبلغاً كبيراً من أصولنا في مصر التي تم تجميعها في الميزانية العمومية، والتي إذا قمنا بتعديلها، فسوف نحصل على نسبة قريبة من نمو القروض بنحو 1.4% خلال هذا الربع.

وبالمثل، على جانب الودائع، شهدنا انكماشاً باعتباره انعكاساً لتخفيض قيمة الجنيه المصري، ما نتج عنه انكماش في مساهمة عملياتنا في مصر في الميزانية العمومية للمجموعة.

أمير حنا:

ما هي توقعاتكم بشأن نمو قروض الشركات للعام 2024 في حال بقاء أسعار الفائدة مرتفعة؟ وما هي توقعاتكم بالنسبة لصادفي هامش الفائدة لبقية العام؟

سوجيت رونغي:

لقد كان نمو قروض الشركات واعداً في الأشهر الاثني عشر الماضية حيث شهدنا إقبالاً متجدداً من قبل الشركات في فروعنا المحلية والخارجية. ولهذا السبب، فإن نمو القروض خلال الأرباع القادمة سوف يأتي بشكل رئيسي من النمو المتوقع في قروض الشركات.

وفيما يتعلق بصادفي هامش الفائدة، إذا لم يكن هناك تغيير في أسعار الفائدة، يمكننا أن نتوقع زيادة صادفي هامش الفائدة بمقدار بضع نقاط أساس. ومع ذلك، فإن توقعات أسعار الفائدة لا تزال غير مؤكدة. ولهذا نفترض بقاء صادفي هامش الفائدة دون تغيير.

أمير حنا:

هل لديكم توجيهات محدثة من السلطات بشأن تنفيذ ضريبة الشركات؟

سوجيت رونغي:

ليس هناك تحديث رسمي من وزارة المالية الكويتية. ولكن كما نعلم، فإن الكويت قد انضمت إلى الإطار الشامل للضريبة في نوفمبر 2023. وقد أفادت تقارير إعلامية أن الوزارة بصدد وضع قانون ضرائب الشركات قبل العام 2025.

أمير حنا:

هل هناك أي متطلبات رأسمالية إضافية من قبل بنك الكويت المركزي من البنوك الكويتية العاملة في مصر؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي هذه المتطلبات؟

سوجيت رونغي:

حتى الآن، لا يوجد أي تغيير فيما يتعلق بمتطلبات رأس المال وفقاً للوائح بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالعمليات في مصر، فلا تزال كما هي.

أمير حنا:

ما هي القطاعات والشرائح التي يرجع إليها ارتفاع نسبة القروض المتعثرة؟

سوجيت رونغي:

الزيادة في نسبة القروض المتعثرة تخص مختلف العملاء، سواء من الأفراد أو الشركات، داخل الكويت وعلى مستوى فروعنا الخارجية.

أمير حنا:

شكراً جزيلاً لكم جميعاً على حسن الاستماع. أعتقد أننا بذلك قد أجبنا عن جميع الأسئلة التي وردتنا اليوم.

وكما سبق أن ذكرنا، في حال وجود أي أسئلة للمتابعة، يرجى إرسال استفساراتكم إلينا على عنوان البريد الإلكتروني الخاص بإدارة علاقات المستثمرين بالبنك وسنقوم بالرد عليها في أقرب وقت.

أتوجه بالشكر للإدارة التنفيذية لبنك الكويت الوطني والشكر موصول لك إيلينا على هذه المكالمة.

إيلينا سانشير:

شكراً جزيلاً لك.